فساد الشّاهد الشّعريّ النّحويّ في كتاب (الإنصاف) للأنباري (مسألة القول في أَوْلى العَامِلَيْن بالعمل في التّنازع) أنموذجًا *

د. طارق إبراهيم محمود الزيادات **

*تاريخ التسليم: 2016/8/13م، تاريخ القبول: 2016/10/23م.
** أستاذ مساعد/ جامعة الإسراء/ الأردن.

ملخّص:

يجد المطّلع على كتب النّحو العربيّ أنّ الشّواهد الشّعريّة احتلّت مكانتها في الاستشهاد؛ لإثبات قاعدة أو دحضها، أي أنّها شكّلت أساسًا من أسس بناء القواعد؛ لذا فمن الواجب أن تكون مجانبة لما يمكن أن يؤثّر في سلامتها، وهنا تكمن الخطورة؛ لأنّ الشّواهد الشّعرية في كتاب (الإنصاف) مثلا لم تكن كلّها موافقة لمعايير العلماء في الاحتجاج بالشّعر.

تكمن أهمية البحث في دراسة الشّواهد الشّعريّة النّحويّة في مسألة (القول في أَوْلَى العاملين بالعمل في التّنازع) من كتاب (الإنصاف)، ويحاول الحكم عليها بإخضاعها لمعايير الاحتجاج بالشّاهد الشّعريّ، ثمّ يبيّن علّة ما كان غير ملائم منها للاحتجاج، سواء أكان ذلك في جهل القائل أم تعدّد النّسبة أم تعدّد الرّواية أم غيرها من الأسباب، وقد سار البحث في ذلك على خُطا المنهج الوصفيّ التّحليليّ. وبعد البحث، تبيّن أنّ تسعة من شّواهد المسألة البالغة أحد عشر شاهدًا، لا يُحتجّ بها، وأن هناك معايير أخرى جديدة تجعل الشاهد غير ملائم للاحتجاج؛ لذا فإنّ البحث يوصي بألّا يُركَن إلى ما جاء في كتاب الإنصاف من شواهد شعرية، وأن تقوم دراسة شاملة للشّواهد الشّعريّة في كتب الخلاف النّحويّ؛ لبيان صحيحها وفاسدها.

الكلمات المفتاحيّة: الإنصاف، البصريّون، التّنازع، الشّاهد الشّعريّ، الكوفيّون.

The inappropriateness of syntactic poetic piece of evidence in Al Anbaris Al Insaaf The issue of judging the most appropriate participants in arguments as a model.

Abstract:

Those who are familiar with Arabic grammar find that poetic evidence has taken its place in citations whether to prove or refute a rule, and they are the basis for creating new rules and eventually they formed a basis for building new rules.

This might be risky since the poetic items of evidence in "Al Insaf", for example are not compatible with the poetic evidence argumentation standards. The study is significant as the researcher investigated the syntactic poetic items of evidence in the issue of "the statement for prior judges in argumentations" in (Al Insaf) and attempts to judge the poetic syntactic items of evidence by applying poetic evidence argumentation standards. Then justifying why some are not appropriate for argumentation whether in terms of ignorance of the addressee, the multiplicity of the attributive form (al- nisbah), the multiplicity of narration or other reasons. After investigation, it appeared that nine of the issue's ten items of evidence couldn't be invoked. There are other new standards that make the witness inappropriate. The researcher further recommends that the items of poetic evidence in "Al Insaf" should not be adopted, and that a comprehensive study of poetic items of evidence should be conducted in the books of poetic argumentation to show what is acceptable.

***KeyWords**: Albesrien, Al- insaf. Alkufiin Argumentation, Controversy, Item of Poetic Evidence and Poetic Evidence*

المقدّمة

تعدّ الشواهد الشعرية[1] من أبجديات اللغة العربية التي شكلت أساسًا من الأسس التي اعتمد عليها علماء اللغة في استنباط قواعدَ كان من شأنها حفظ اللسان العربي من الوقوع في اللحن. ومن هنا، جاءت عنايتهم بها كبيرة؛ حتى يضمنوا سلامة المخرجات، فوضعوا شروطًا صارمة وحدوا الاستشهاد باللغة بحدود زمانية ومكانية، ولكن مع تقدم الزمن اشتعل الخلاف النحوي بين العلماء، فصار ذلك سببًا في عدم التزام العلماء جميعهم بما خطّوه وحدّوه. والنّاظر في كتاب (الإنصاف)[2] للأنباري مثلا يجد كثيرًا من الشواهد الشعرية المحتج بها لم تخضع لمعايير العلماء في الاستشهاد لسبب أو أكثر. ومن هذه المشكلة استمد البحث فكرته، محاولا أن يستقصي تلك الشواهد في مسألة مهمة في كتاب (الإنصاف)، وهي مسألة القول في أَوْلى العاملين بالعمل عند التنازع[3]. ولزيادة الدقة في الشواهد الشعرية اعتمد البحث تحقيقين لكتاب الإنصاف: تحقيق محمد محيي الدين، وتحقيق جودة مبروك.

الدّراسات السّابقة

على الرّغم من كثرة الدّراسات الّتي عُنيت بموضوع الشّواهد الشّعريّة، وبيّنت أنّ كثيرًا منها غير صالح للاستشهاد، فإنّها لم تكن تبيّن الجوانب كلّها التي أخرجت الشّاهد من دائرة الاحتجاج، ومن هذه الدّراسات :

1. رسالة بعنوان (الشّواهد النّحويّة مجهولة القائل المعتمدة في التّقعيد)[4]. قام الباحث باستقصاء الشّواهد المجهولة القائل في عدد من الكتب النّحويّة وكتب اللّغة كالخصائص، وشرح ابن عقيل، وشرح شواهد المغني، وهمع الهوامع ..، وعرض لآراء النّحاة فيها معتمدًا في ذلك على همع الهوامع، لإحاطته الكبيرة بآرائهم .

2. كتاب (تغيير النّحويين للشّواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرّفها النّحويّون للاستشهاد بها)[5] . استقصى الباحث الشّواهد في كتب النّحو، ومن ثمّ عمد إلى مقارنتها بالدّواوين والمجاميع الشّعريّة، فوجد مئتي شاهد من الشّواهد الّتي حرّفها النّحاة.

3. كتاب (شواهد النّحو الشّعريّة : قراءة في الإقصاء والاستبقاء)[6]، حيث جمع ما جمع من الشّواهد النّحوية معتمدًا على معجم الشّواهد الشّعريّة لعبد السّلام هارون، ثمّ تتبعها في مصادرها، وحكم عليها بالرّفض أو القبول، وقد اكتفى بذكر عيّنة من الشّواهد في كل موضوع من الموضوعات النّحويّة، والملاحظ أنه

لم يعطِ الشاهد حقه من بيان أسباب رفضه أو قبوله، فكان يكتفي بذكر علة واحدة لإبطال الاحتجاج بالشّاهد الشّعريّ.

لذا؛ فقد كان هذا الأمر دافعًا لهذه الدراسة في مسألة (القول في أَوْلَى العَامِلَيْن بالعمل عند التّنازع)، في محاولة لاستقصاء الشواهد الشعرية في مسألة من المسائل النّحويّة في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وإخضاعها لضوابط العلماء في الاحتجاج بالشّاهد الشّعريّ، وبيان الأوجه جميعها التي أخلّت بالشّاهد الشّعريّ وجعلته غير ملائم للاحتجاج، وقد اقتضت طبيعة الدّراسة أن تبدأ بذكر معايير العلماء في الاحتجاج بالشّاهد الشّعريّ، ومن ثم تنطلق إلى دارسة شواهد المسألة النّحويّة، موضوع الدّراسة.

معايير الاحتجاج بالشاهد الشعري:

حرص علماء العربية على ضبط مسألة الاحتجاج بالشّواهد الشّعريّة، فوضعوا معايير معيّنة تضمن لهم فصاحة العربيّ الذي يأخذون عنه اللّغة، ومن هذه المعايير:

1. أن يكون الشاهد معروف القائل، وهو أهم شرط في الشّاهد الشّعريّ، لأنّ معرفة صاحب الشّاهد تكشف لنا عن ماهيّته، من حيث الصّناعة النّحويّة، وحدود الاحتجاج مكانًا وزمانًا، لذا فقد أجمع جمهور النّحاة أنّ الشّاهد الّذي لا يعرف قائله لا يحتجّ به؛ مخافة أن يكون مصنوعًا، أو لمولّد أو لمن لا يوثق بروايته[6]، وعلى الرّغم من ذلك فقد احتجّ بعض النّحاة بالشّاهد المجهول، من ذلك قول الشّاعر:

بَنُونَــا بَنُــو أَبْنَائِنَــا وَبَنَاتُنَــا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَــالِ الْأَبَاعِدِ[8]

استشهد به البصريّون على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك في قول:(بنونا بنو أبنائنا)، حيث قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا)[9]، وعن هذا الشّاهد قال صاحب (خزانة الأدب): (وَهَذَا الْبَيْت لَا يُعرف قَائله مَعَ شهرته في كتب النّحاة، قَالَ الْعَيْنيّ: وَهَذَا الْبَيْت اسْتشْهد بِهِ النّحاة على جَوَاز تَقْدِيم الْخَبَر، والفرضيّون على دُخُول أَبنَاء الْأَبْنَاء فِي الْمِيرَاث، وَأَنَّ الانتساب إِلَى الْآبَاء وَالْفُقَهَاء كَذَلِك فِي الْوَصِيَّة وَأَهل الْمعَانِي وَالْبَيَان فِي التَّشْبِيه، وَلم أر أحدًا مِنْهُم عزاهُ إِلَى قَائِله. وَرَأَيْت فِي شرح الْكرْمَانِي في شرح شَوَاهِد الكافية للخبيصي أَنه قَالَ: هَذَا الْبَيْت قَائِله أَبُو فراسَ همّام الفرزدق بن غَالب ثمَّ تَرْجمَهُ، وَالله أعلم بِحَقِيقَة الْحَال)[10]، وبعد البحث تبيّن أنّ الشّاهد غير مذكور في ديوان الفرزدق[11].

2. ألّا يكون الشّاهد مفردًا: أي لا بدّ أن يكون مأخوذًا من قصيدة، أو له ما يشابهه في الشّعر أو النثر، فقد رُوِيَ أنّ أبا عثمان المازني (249هـ) قال: (سمعت اللاحقي يقول: سألني سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال (فَعِل) ؟ قال: فوضعت له هذا البيت: (من الكامل)

حَــذِرٌ أُمُــوراً لَا تُخَــافُ، وآمِــنٌ مَا لَيسَ مُنْجِيه مِــنَ الْأَقْدارِ[12]

وقد دافع ابن مالك عن سيبويه قائلًا: (إنّ سيبويه لم يكن ليحتجّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله. وإنّما يحمل القدح في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين، وتقوُّل المتعنّتين. وقد جاء إعمال (فَعِل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل: (من الوافر)

أَتَــانِي أَنَّهُــم مَزِقُــونَ عِرضِــي جِحَاشُ الكِرملَــينِ لَها فَدِيدُ[13]

فأعمل (مزقًا) وهو (فعل) عدل به للمبالغة عن (مازق)[14].

وإذا افترضنا أنّ دفاعه كان صحيحًا؛ فالبيت يسقط لنسبته لغير شخص، قال البطليوسي في الحلل: (هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه، فزعم قوم أنّه لابن المقفع)[15].

3. أن يكون للشّاهد وجه واحد من التّأويل، لأنّه إن احتمل غير وجه بطل الاحتجاج به على المسألة النّحويّة، فالشاهد لا بدّ أن يكون حاسمًا في إثبات قضيّة أو نفيها، قال أبو حيّان: (إذا دخل الدّليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال)[16]، وقال الأنباري:(وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربيّة، فقد سقط الاحتجاج به)[17] .

4. ألا يكون للشّاهد روايات أخرى تضمّنت تغييرًا في موطن الاستشهاد، وهذا النّوع من الشّعر– على ما يبدو – ما تعدّدت رواياته إلّا من أجل إسقاط الشّاهد أو إثباته عند الخلاف، فقد يرد الشّاهد برواية أصيلة يحتجّ بها على قضيّة معينة، فيأتي من يحاول إثبات خلاف تلك القضيّة برواية أخرى يكون قد صنعها في الموقف نفسه ليدحض الرّواية الأصيلة. والمتّتبع لقضايا الخلاف النّحويّ يجد كثيرًا من الأمثلة على ذلك، وقد قام علي محمد فاخر بمحاولة لإحصاء الشّواهد المحرّفة، فوجد منها مئتي شاهد. من ذلك:

في مجيء (لعلّ) حرف جرّ على لغة عقيل أورد شاهدًا بروايتين[18]: **(الطويل)**

- **الأُوْلى**: فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ[19]
- **الثّانية**: فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلَّ أبا المغوارِ منكَ قريبُ[20]

5. ألا يتعرّض الشّاهد للضّرورة الشّعريّة، ومن ذلك استشهاد البصريّين على مذهب المازني (249هـ) في إشباع الحركات، وذلك في قول الشّاعر:

أَلَمْ يَأتِيــكَ والأَنْبَــاءُ تَنْمَــى بما لاقَــتْ لَبُونُ بنــي زِيَادِ[21]

(حيث أشبع كسرة التّاء في يأتيك)، فنشأت الياء، وهذه الياء ليست حرف العلّة المحذوف بمقتضى الجزم[22]. قال الأنباري ردا عليهم:

(وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأنّ إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشّعر)[23].

6. ألا يكون مصنوعًا، فالشّاهد قد يتعرض لتحريف النّحاة؛ لينسجم ومذاهبهم، قال الخليل:(إن النّحارير[24]ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللّبس والتّعنيت)[25]. ومن الشعر المصنوع الشاهد المشهور في كتب النحاة:

أَبَــا خُراشَــةَ أمّــا أنــتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِيَ لمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[26]

والدّليل على صناعته أنّ الرّواية الواردة في ديوان الشّاعر :

أبَــا خُرَاشَــةَ أمَّــا كُنْــتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[27]

العامل في المفعول به عند تنازع العاملين

اختلف البصريّون والكوفيّون في أيِّ الفعلين أَوْلَى بالعمل عند التّنازع في العمل على معمول واحد؛ فذهب البصريّون إلى أنّ الثّاني أَوْلَى بالعمل من الأوّل، وتبعهم الأنباري في ذلك، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل الأوّل أَوْلَى بالعمل.

واحتجّ كل فريق بأدّلة نقليّة وأدِلّة قياس، أمّا أدّلة البصريين النّقليّة فتمثّلت بآيتين من القرآن الكريم[28]، وبحديث شريف[29]، وأمّا أدلّتهم من القياس، فقالوا: إنّ الثّاني أَوْلَى بالعمل؛ لقربه من الاسم، وذلك لا ينقض المعنى، وقاسوا ذلك على قولهم: (خشنت[30] بصدره وصدرِ زيد)، فاختاروا جرّ الاسم المعطوف إعمالًا لحرف الجرّ الباء، ولم يختاروا نصبه إعمالًا للفعل (خشنت)؛ لقرب حرف الجرّ منه وبُعْدِ الفعل عنه، ودليلهم الآخر على أثر القرب من المعمول في الإعمال، شاهدهم قول العرب:(جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) حيث جُرَّت (خربٍ)، وهي نعت لـ(جُحرُ)، وكان حقّها الرفع؛ لأنّها غير صالحة لأن تكون نعتًا لـ(ضَبّ) [31].

وأمّا أدّلة الكوفيّين النّقليّة فكانت من الشّعر، وأمّا قياسهم فكان قولهم: إنّ الفعل الأوّل أَوْلَى بالعمل لسبقه الفعل الثاني، ولأنه كان مبدوءًا به كان إعماله أَوْلَى لقوة الابتداء والعناية به، قياسًا على (ظنّ و كان)؛ فهما يعملان إن كانا في الابتداء كما في قولنا (ظننت زيدًا قائمًا) و (كان زيد قائمًا)، ولكنّهما لا يعملان إن توسطا كما في (زيد ظننت قائم) و (زيد كان قائم)، فدلّ على أنّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل. ولهم دليل آخر، هو أنّ إعمال الثّاني قبل الأوّل يؤدي إلى الإضمار قبل الذّكر، (والإضمار قبل الذّكر لا يجوز في كلامهم)[32].

الشّاهد الأوّل: (من الطويل)

فَلَوْ أَنَّ مَــا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[33]

استشهد به الكوفيّون على أنّ إعمال الفعل الأوّل أَوْلَى من الثّاني؛ فهم يرون أن هذا الشاهد تنازع فيه عاملان، وهما (كفى) و(أطلب)، على المعمول (قليل)، وكلّ منهما يطلبه ليكون معموله؛ فالعامل الأوّل يطلبه ليكون فاعلًا له، والعامل الثّاني يطلبه ليكون مفعولًا به؛ فاختار الشّاعر إعمال الأوّل بالاسم الظّاهر (قليل)، وجعل معمول الثّاني مضمرًا يمكن تقديره بـ(المُلْك)، واستدلّ الكوفيّون على ذلك من رفع (قليل)، فلو أنّ الشاعر أعمل الفعل الثّاني، لقال: (كفاني ولم أطلب قليلا من المال)[34] .

الحكم على الشّاهد

- ♦ نُسِبَ الشّاهد لامرئ القيس (ـ80 ق.هـ)[35]، وهي نسبة صحيحة؛ لأنّ الشّاهد ثابت في ديوانه[36].
- ♦ جاء إعمال الفعل الأوّل، لغرض مقصود من الشّاعر؛ فالمتأمّل في معنى الشّاهد السّابق يجد أنّ اختيار الشّاعر للعامل الأوّل لتكون كلمة (قليل) معمولًا له، إنّما جاء مراعاةً للمعنى؛ إذ إنّه لو أعمل الثّاني لنُصب الاسم به واختلّ المعنى؛ فـ(لو) حرف امتناع لامتناع، وعلى هذا يكون المعنى: امتنع اكتفاؤه بالمال القليل لامتناع سعيه لحياة بسيطة؛ بمعنى أنّ الشّاعر يخبرنا بأنّه لو كان يسعى إلى حياة بسيطة لاكتفى بالمال القليل، ولكنّه يسعى لحياة مُلْك؛ لذا فهو لا يكتفي بالمال القليل؛ لأنّه ليس من مقتضيات حياة المُلْك[37]، ولو أعمل الثاني (لم أطلب) لكان المعنى: امتنع طلب المال القليل لامتناع السعي إلى حياة بسيطة؛ أي أنه لا يطلب المال القليل؛ لأنه يسعى إلى حياة بسيطة، وهذا المعنى متناقض، وجاء في شرح الديوان:(لو كان مطلبي الكفاف من العيش لكفاني القليل من المال، ولم أسعَ لطلب الكثير)[38].

وقد نفى ابن هشام (ـ761هـ) أن يكون في البيت تنازع في العمل؛(لأنّ شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد ... ولو وُجِّه هنا (كفاني) و (أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى)[39]، وقال محمّد محيي الدّين في حاشية تحقيقه للإنصاف:(.... وهذا الكلام غير صحيح؛ لأنّ شرط التّنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدّمين طالبًا للمعمول مع صحّة المعنى على فرض عمل أيّهما فيه، وفي هذا البيت لا يتمّ ذلك؛ فإنّك لو قلت: لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلب ذلك القليل، لكان كلامًا متناقضًا لا محصول له....)[40].

- وردت رواية أخرى للشّاهد، وهي:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[41]

والمتأمّل في هذه الرّواية يظهر له فسادها؛ لاختلال المعنى، فالشّاعر يخبرنا أنّه يسعى لأسمى معيشة؛ لذا فهو مكتف بالمال القليل وهذا متناقض؛ لأنّ سعيه لتلك الحياة يقتضي – بالضرورة – منه ألا يطلب المال القليل. ويمكن تصحيح هذا الخلل بنصب كلمة (قليل)؛ لتكون معمولًا للفعل (أطلب)، فيصير الكلام (كفاني ولم أطلب قليلا من المال) وعندها يكون المعنى: أنّه يسعى لحياة سامية؛ لذا فهو لا يطلب

قليلًا من المال، **ومهما يكن من أمر فالرّواية غير صحيحة من وجهين:**

♦ **الأوّل:** لأنّها غير ثابتة في الدّيوان، ولا في المصادر الّتي رجع إليها الباحث. والثّاني؛ لتناقض المعنى . ولكن إذا ما عرفنا البيت التّالي للشّاهد السّابق، وهو:

وَلَكِنَّمـــا أَسْعَـــى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّـــل وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّل أَمْثالي[42]

لعرفنا قصد الشّاعر، وما الّذي يسعى إليه؛ فالبيت يظهر لنا أنّه يسعى لحياة مجد لا حياة ملك، وحياة المجد لا تقتضي – بالضّرورة – أن يكون صاحبها ذا مال، في حين تقتضي حياة الملك ذلك . ومن ثمّ فالتّوجيه السّابق لرواية البيت بـ(أسمى) غير قويم؛ لتناقضه مع قصد الشّاعر.

إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج به لسبب واحد، وهو أنّ إعمال الفعل الأوّل جاء؛ لضرورة المعنى، فلو أعمل الفعل الثّاني لاختلّ معنى الشّاهد، ثمّ إنّ الكوفيين جاءوا به؛ ليدلّوا على أنّ إعمال الأوّل والثّاني جائز، ولكنّ الأوّل أَوْلَى، وهذا الكلام لا ينطبق على البيت؛ فإعمال الأوّل دون الثّاني واجب لا جائز؛ لضرورة المعنى.

الشّاهد الثّاني: (**من الوافر**)

فـــردَّ علـى الفُـــؤادِ هَـــوًى عَميداً وسُوئِـــلَ لَـــوْ يُبين لَنَـــا السُّؤالا
وقَـــدْ نَغْنَـــى بهَا ونَـــرَى عُصُوراً بهَـــا يَقْتَدْنَنا الخُـــرُدَ الخدالا[43]

استشهد به الكوفيّون على إعمال الفعل الأوّل دون الآخر عند التنازع على معمول واحد، وفي هذا الشّاهد تنازع عاملان؛ الأوّل (نرى) والآخر (يقتدننا)، وكلاهما يطلب المعمول (الخُرُدَ)؛ ليكون مفعولًا به للعامل الأوّل، أو فاعلًا للعامل الثاني[44].

الحكم على الشّاهد:

– ورد الشّاهد منسوبًا للمرّار الأسدي(د.ت)[45]، وهي نسبة صحيحة؛ لأن الشّاهد ورد في ديوانه[46].

– ورد توجيهان للشّاهد؛ فقد ذهب السّيرافي إلى أنّ الرؤية في (نرى) قلبيّة؛ لذا فهو يطلب مفعولين، الأوّل (الخُرُدَ)، والثّاني جملة (يقتدننا). ولا يجوز أن يُعمل الثّاني؛ لأنّه لو أعمله لقال: (تقتادنا الخردُ الخدالُ)، وعندها لا يستوفي (نرى) معموله الثّاني. وهنا، يمكن أن يكون المعمول الأوّل لـ(نرى) ضمير شأن محذوفًا، والمعمول الثّاني(عصورًا)، فيكون التّقدير: (ونراه عصورًا بها تقتادنا الخردُ الخدال)، وذهب السّيرافي –أيضًا– إلى أنّه يجوز تكون (عصورًا) مفعولًا أولًا، والجملة الّتي بعدها هي المفعول الثّاني[47]. ويرى الباحث أنّ التّوجيه الأوّل والأخير هما الأنسب؛ لأنّهما لا يقتضيان تقدير محذوف، ولكنّ ذلك لا يبعد التّوجيه الثّاني عن دائرة الصواب.

– اعترض الأنباري على كلام الكوفيين في أنّ الأَوْلَى إعمال الفعل الأوّل؛ والدّليل على ذلك أنّ الشّاعر لم يختر إعمال الأوّل؛ لأنّه أَوْلَى بالعمل، وإنّما اختاره مراعاة لحركة الرويّ، يقول: (فإنّ القصيدة منصوبة، وإعمال الأوّل جائز، فاستعمل الجائز؛ ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنّما الخلاف في الأَوْلَى)[48].

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين، وهما: تعدّد الأوجه المحتملة فيه، وانتفاء الدليل على أن إعمال الفعل الأوّل أَوْلَى بالعمل من الثاني.

الشّاهد الثالث: (**من الوافر**)

ولمَّـــا أَن تَحَمَّـــلَ آلُ ليلَـــى سَمِعْـــتُ بِبَينِهِمْ نَعَبَ الـغُرَابَا[49]

استشهد به الكوفيّون على أن إعمال الفعل الأوّل أَوْلَى من الآخر، ففي هذا الشّاهد تنازع عاملان على معمول واحد، وقد أعمل الشّاعر الفعل الأوّل (سَمِعْتُ) في المعمول (الغراب) ليكون مفعولًا به، ولو أعمل الثّاني لرفع (الغرابُ) على أنّه فاعل[50].

الحكم على الشّاهد:

– الشّاهد بلا نسبة في (الإنصاف)، وهو المصدر الوحيد الّذي عثر فيه الباحث على الشاهد، فلا يعقل أن تغفل الكتب والمصادر كلها عن ذكر هذا الشاهد، وما يزيد في الـأمر شكًّا أن يكون الشاهد بلا نسبة، أو أن يكون منسوبًا لشاعر لم يأتِ أحد على ذكره.

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج لسببين، وهي: الجهل بقائله، وأنّه لم يرد إلا في (الإنصاف).

الشّاهد الرابع: (من الكامل)

ولَقَـــدْ أَرَى تَغْنَـــى بـــه سَيْفانَةٌ تُصْبِى الحَلِيمَ ومثلُها أَصْبَاهُ[51]

استشهد البصريون به على إعمال الفعل الثّاني (تغنى به) دون الأوّل (أرى) عند تنازعهما على معمول واحد، وقد أعمل الشّاعر الفعل الثّاني فجاءت كلمة (سيفانةٌ) مرفوعة على أنّها فاعل للفعل (تغنى به)، ولو أعمل الشّاعر الفعل الأوّل (أرى) لقال: (أرى تغنى به سيفانةً)[52].

الحكم على الشّاهد:

– تعددت نسبة الشّاهد لغير قائل؛ فقد نُسِبَ لرجل من باهلة لم يُذكَر اسمه[53]، ونُسِبَ لوعلة الجرمي(د.ت)[54].

إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج لسبب واحد، وهو: نسبته لغير قائل.

الشّاهد الخامس: (من الطّويل)

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْــنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطــولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[55]

استشهد به البصريّون على أنّ إعمال العامل الثّاني أَوْلَى من إعمال الأوّل في موطنين من الشّاهد: في قوله (قضى... فوفى غريمه)؛ حيث أعمل الشّاعر الفعل الثّاني (وَفَّى) في المعمول (غريمه)، ولم يعمل الأوّل (قضى)، ولو أنّه أعمل الأوّل لقال (فوفّاه غريمَه). والموطن الآخر في قوله (وعزّة ممطول معنّى غريمها)، حيث تنازع عاملان على معمول واحد، كلاهما يطلبه ليكون نائب فاعل له، فأعمل العامل الثّاني (مُعَنًّى) في (غريمها)، ولم يعمل الأوّل (مَمْطول)؛ ولو أعمل الأوّل لوجب إظهار الضمير بعد (مُعَنًّى)، وقال: (مَمْطُولٌ مُعَنًّى هو غَرِيْمُها)، فوجب إبراز الضمير في العامل الثّاني؛ لأنّه جار على غير من هو له، ولما كان إبراز الضمير جائزًا على رأي الكوفيين فإن الشّاعر لم يبرزه[56].

الحكم على الشّاهد:

- نُسِبَ الشّاهد لكُثَيِّر عزة (_105هـ)[57]، وهي نسبة صحيحة؛ لأنّه ثابت في ديوانه[58].

- لم يختلف العلماء في وقوع التّنازع في الموطن الأوّل من الشّاهد، ولكنهم اختلفوا في الشطر الثّاني ؛ فابن مالك رأى أن لا تنازع في قول الشّاعر (ممطول معنّى غريمها)؛ لأنّه لو أعمل الأوّل لقال (ممطول معنّى هو غريمها)، ولو أعمل الثّاني لقال: (ممطول هو معنّى غريمها)؛ لأن إبراز الضمير واجب على رأي البصريين، ولا يجوز استتاره؛ لأن استتار الضمير هو رأي الكوفيين؛ لذا (لا يجوز أن يُحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين)[59]. وذهب ابن خروف(_609 هـ) وابن مالك وابن هشام إلى أنّ التّنازع لا يقع في سببي مرفوع[60]، ومثلوا بقولهم: (زيد منطلق مسرع أخوه)، وبقول الشّاعر السابق: (وعزة ممطول معنّى غريمها). ورأى العيني(_855 هـ) أن الأصل إبراز الضمير، بتقدير: (ممطول هو)، ولكنه لم يبرزه؛ لأنّه مُفسَّرٌ بما بعده؛ فكأنّه قال: (ممطول غريمها معنّى غريمها)، فحذف (غريمها) الأَوْلَى، ولم يبرز ضميرًا مكانه؛ لأن ما بعده يفسره؛ لذا فهو لم يجرِ على غير من هو له[61].

ومن جهة الأعراب، فقد تعددت الأوجه؛ فالوجه الأوّل أن تكون (غريمها) نائب فاعل لاسم المفعول (معنى)، وهو رأي البصريين . والوجه الثّاني لابن مالك، حيث رأى أن (عزة) مبتدأ أول، و (غريمها) مبتدأ ثان، و (ممطول) خبر أول للمبتدأ الثّاني، و(معنى) خبر ثان للمبتدأ الثّاني أو صفة أو حال من الضمير في (ممطول)، والجملة الاسمية من (غريمها ممطول معنى) خبر للمبتدأ الأوّل، وتقدير الجملة (وعزة غريمها ممطول معنى). وعلى هذا التّوجيه لا تنازع في الشّاهد [62].

وبناء على ذلك، فالموطن الثّاني من الشّاهد، وهو (ممطول معنى غريمها) غير ملائم للاحتجاج به لسبب واحد، وهو: تعدّد الأوجه المحتملة فيه.

الشّاهد السّادس: (من الطّويل)

فَمَنْ يَكُ أَمْسَــى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فــإنِّي وَقَيّــارٌ بِهَا لَغَرِيــبُ[63]

استشهد به الأنباري في معرض ردّه على قياس الكوفيين؛ فهم يعملون الفعل الأوّل؛ لأنّ إعمال الثّاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك غير جائز برأيهم، بمعنى أن العامل الأوّل هو الأَوْلَى باستيفاء معموله، أمّا العامل الآخر فإنّ معموله يكون مضمرًا، فالإضمار يكون جائزًا إنْ كان بعد الذّكر لا قبله، ولكنّ الأنباري أجاز الإضمار قبل الذّكر، معللا ذلك بقوله: (...لأنّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالةٌ على المحذوف لعلم المخاطب)[64]، واستشهد بآيتين من القرآن الكريم[65]، ومن الشّعر بالشّاهد السابق في قول الشاعر:(فإني وقيار بها لغريب) حيث ذكر الشّاعر اسم إنّ (الضّمير المتّصل بها) وخبرها (لغريب)، وأضمر خبر المبتدأ (قيّار) قبل ذكر الخبر المفسّر له وهو (لغريب)، والدليل على أنّ (لغريب) خبر للحرف الناسخ اتّصاله باللام المزحلقة، وامتنع أن يكون خبرًا للمبتدأ (قيّار)؛ لأنّ اللام المزحلقة لا تتّصل بخبر المبتدأ إلا شذوذًا، فيكون التّقدير: (إنّي لغريب وقيّار كذلك)[66].

الحكم على الشّاهد:

- نُسِبَ الشّاهد لضابئ البُرْجُميّ(_30هـ)[67]، ولم يجد الباحث خلافًا بين العلماء في نسبته إليه.

- ورد الشّاهد بروايتين أخريين، الأُوْلَى منهما تضمّنت تغييرًا في موطن الشّاهد، والثّانية مكسورة الوزن؛ أما الأُوْلَى فهي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِها لَغَرِيبُ[68]

وعلى هذه الرّواية، لا شاهد على إضمار خبر المبتدأ؛ لأنّ(قيّارًا) اسم معطوف على اسم إنّ[69]. وقد اعتمد علي فاخر على هذه الرّواية ليحكم على البيت بالصّناعة النّحويّة[70] .

وأمّا الثّانية المكسورة الوزن، فهي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَــى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وقيــاراً بهــارًا لَغَرِيبُ[71]

ويبدو أن الكسر الحاصل في هذه الرواية إنما حصل من خطأ النساخ.

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لسبب واحد، وهو: تعرّضه للصّناعة النّحويّة.

الشّاهد السابع: (من المنسرح)

نَحْــنُ بِمَــا عِنْدَنَــا وَأَنْــتَ بِمَا عِنْدَك رَاضٍ، وَالــرَّأْيُ مُخْتَلفُ[72]

استشهد به الأنباري في ردّه على الكوفيين في أنّه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، والشّاهد في البيت أنّ الشّاعر حذف خبر المبتدأ (نحن)، مكتفيًا بدلالة خبر المبتدأ الثّاني (أنت)، وإن قال قائل إن الخبر(راض) هو خبر المبتدأ الأوّل، كان الجواب: إن (راض) لا يمكن أن يكون خبرًا لـ(نحن)؛ لأنّه لا يُخبَرُ عن الجمع بالمفرد؛ لذا فإنّ خبر المبتدأ الأوّل (نحن) محذوف دلّ عليه خبر المبتدأ الآخر، فيكون التّقدير (نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ)[73].

الحكم على الشّاهد:

- تعددت نسبة الشّاهد لغير قائل؛ فقد نُسِبَ لدرْهَم بن زيد الأنصاري(د.ت)[74]، ونُسِبَ لقيس ابن الخطيم (_2ق.هـ)[75]، ونُسِبَ لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي (_50 ق.هـ)[76]، ونُسِبَ للمَرّار الأسدي(د.ت)[77]. وأضاف محقّق كتاب (التّبيين عن مذاهب النّحويين) إلى السّابقين، أنّ البيت منسوب لحسّان بن ثابت (_54هـ)[78]، وهو أمر غير دقيق؛ لأنّ البيت ورد في ديوان حسّان ضمن قصيدة منسوبة لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري(_250 ق.هـ)[79]، وقد عثر الباحث على نسبة لم يتنبّه إليها أحد في المصادر الّتي رجع إليها، وهي لأبي قيس بن الأسلت (_1هـ)[80]. وبعد النّظر في هذه الأنساب، **يرى الباحث:**

1. أنّ نسبة الشّاهد لدرهم الأنصاري لا يمكن الرّكون إليها؛ لأنّه لم يُعثر له على ديوان، ولأن نسبته إليه لم يُعثر عليها إلا في « الإنصاف».
2. أنّ نسبة الشّاهد لقيس بن الخطيم غير دقيقة؛ لأنّ الشّاهد ورد في ملحقات ديوانه[81]؛ أي في مجموعة الأبيات الّتي يظنُّ أنّه قائلها.
3. أنّ نسبة الشّاهد لعمرو بن امرئ القيس، وللمرّار الأسدي لا يمكن الرّكون إليها؛ لأنّه لم يُعثرْ على ديوان لهما.
4. أنّ نسبة الشّاهد لحسّان بن ثابت غير صحيحة؛ لأنّ الشّاهد ورد في ديوانه منسوب لغيره.
5. أنّ نسبة الشّاهد لأبي قيس بن الأسلت وللمرار الأسدي غير صحيحة؛ لأنّ الشّاهد غير وارد في ديوانيهما [82].

- وردت رواية أخرى للشّاهد عند المرزباني، هي:

نَحْــنُ بِمَــا عِنْدَنَــا وَأَنْــتَ بِمَا عِنْدَك رَاضٍ وَالــرَّأْيُ مُشْتَرِكٌ[83]

ورأى محقّق كتابه أنّ الأصل فيها أن تكون برواية (مختلف)، وهو الصّواب؛ لأنّه لم يُعثر على رواية (مشترك) إلا عند المرزباني[84].

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لثلاثة أسباب، وهما: نسبته لغير قائله، وتعدد نسبته، واختلاف الرواية .

الشّاهد الثامن: (من الكامل)

إنّي ضَمِنْتُ لِمَــنْ أَتاني ما جَنَى وَأَبى، فَكُنْتُ وَكَانَ غيرَ غَدورِ[85]

استشهد به الأنباري على أنّ الإضمار قبل الذّكر غير ممتنع رادًّا بذلك على رأي الكوفيين، والشّاهد في البيت أنّ الشّاعر أضمر خبر الفعل النّاسخ الأوّل، وهو (كنت) اكتفاء بذكر خبر الفعل النّاسخ الآخر وهو (كان)، والتّقدير: كنتُ غيرَ غدور، وكان غيرَ غدور (86).

الحكم على الشّاهد:

- نُسِبَ الشّاهد للفرزدق (_110هـ)(87)، ويبدو أنّ نسبته ثابتة؛ لأنّ أحدًا من العلماء لم ينسبه لغيره وفق المصادر التي عاد إليها الباحث، ولكنّ الشاهد غير موجود في ديوان الشاعر[88]؛ لذا فنسبتهم الشّاهد للفرزدق غير دقيقة .

- وردت روايتان أخريان للشاهد حصل فيهما تقديم وتأخير في الفعلين النّاسخين، وهما:

الأُوْلَى:

إنّي ضَمِنْتُ لِمَــنْ أَتاني مَا جَنَى وَأَبى، فكان وكنتُ غيرَ غَدُورِ[89]

الثانية:

إني ضَمِنْتُ لمــنْ أَتاني مَا جَنَى وَأَتَى، وَكَانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ[90]

وهذه تغييرات لا تؤثّر في الشّاهد، وإن كانت في موطن الشّاهد؛ لسببين:

♦ **الأوّل**: أنّ الفعلين النّاسخين كليهما بقي عاملًا. والثّاني: أنّ الخبر (غير غدور) صالح لأن يكون خبرًا لأيٍّ منهما؛ لذا فهاتان الرّوايتان لا تجعلان الشّاهد غير ملائم للاحتجاج به، وإنّما الّذي يصنع هذه الحكم سبب آخر قوي، وهو نسبة الشّاهد لغير قائله؛ أي أنّ قائله مجهول. والمسألة هنا خطيرة؛ لأنّ نسبة الشّاهد لغير قائله تجعلنا لا نثق بما جاء عند العلماء من شواهد، وعندها لا يكون منّا إلا أن نتكبّد عناء التّنقيب عن النّسبة الصّحيحة للشّاهد، والخطورة تكمن في أن يعتمد عليه العلماء لبناء القواعد دون أن يتحققوا من نسبته؛ لذا

فالواجب ألا يحتجّ بمثل هذه الشّواهد .

يمكن الخلوص في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

1. لا يمكن الركون إلى ما جاء في مسألة الدراسة من شواهد شعرية؛ لمخالفتها معايير الاحتجاج بالشواهد الشعرية.

2. تعدد روايات الشاهد لا تقصيه من دائرة الاحتجاج به إلا إن تضمنت تغييرًا مؤثِّرا في موطن الاستشهاد.

3. لم تكن معايير العلماء وافية لضمان سلامة الشواهد من الضعف والفساد، فقد ظهرت علل تجعل الشاهد غير ملائم للاحتجاج، كضرورة المعنى التي تقتضي أن يكون للشاهد وجه واحد من التأويل، وورود الشاهد في مصدر وحيد، وانتفاء الدليل الحاسم على القضية التي جيء بالشّاهد من أجلها.

4. لم يكن الاستشهاد بالشواهد الشعرية في مسألة الدراسة خاضعًا لمعايير موضوعية، فكان العالم يحتج بالشاهد وهو مجهول القائل، ونراه في موقف آخر يرفض الشاهد لأن قائله غير معروف. والدليل على ذلك كثرة الشواهد الشعرية التي خالفت معايير الاحتجاج التي وضعها العلماء، فقد بلغت الشواهد في مسألة القول في أَوْلَى العاملين بالعمل عند التنازع ثمانية شواهد من أصل أحدَ عشرَ شاهدًا.

الهوامش:

1. يعرّف العلماء الشاهد الشعري بأنه:(الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال) التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1996م، (1/1002).

2. التنازع: هو أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى. ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، (2/186).

3. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م.

4. العمري، فيصل، الشواهد النحوية مجهولة القائل المعتمدة في التقعيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1993م.

5. فاخر، محمد علي، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م.

6. صفا، فيصل، شواهد النحو الشعرية: قراءة في الإقصاء والاستبقاء، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2012م.

7. ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، د. ط، د.ت، (65).

8. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/66) الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م، (33).

9. ينظر: الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين، (1/66).

10. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م (1/445).

11. ينظر: الفرزدق، ديوانه، تحقيق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط1، 1983م (1 /219 – 304).

12. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م. (152). لم أعثر على قائل البيت.

13. البزرة، أحمد مختار، شعر زيد الخيل الطائي، جمع وتحقيق ودراسة، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1988م، (176) العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق، باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م، (3/32) الفَديدُ:رفع الصَّوْتِ أو شِدَّتُه أو صَوْتُ عَدْوِ الشَّاءِ أو صَوْتُ عَدْوِها مع رُعاتِها وحُداتِها أو صوْتٌ كالحَفِيفِ . الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 2005م. (ف د د). الكرملان: بفتح أوله وإسكان ثانيه تثنية (ك ر م ل): ماء لبعض طيىء . 45. البكري، عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق، مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1982، (4/1125).

14. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د.ت، (1/80).

15. البَطْلَيوسي، أبو محمد بن عبد الله، الحلل في شرح أبيات الجمل، قرأه وعلق عليه، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط،2003، (81).

16. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د.ط، 2006م، (160).

17. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/60).

18. فاخر، محمد علي، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م، (166).

19. الشّاهد منسوب لكعب بن سعد الغنوي في: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (10/426). وفي البيت رواية أخرى: (ثَانِيًا) بدل (جهرة) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت، (ع ل ل).

20. ورد البيت برواية (رَفعةً) بدل (جهرة). ابن منظور، لسان العرب، (ج وب).

21. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/30) .

22. ينظر: المرجع السابق، (1/30) .

23. المرجع السابق، (1/27).

24. (النِّحْريرُ: الحاذق الماهر العاقل المجرِّب، وقيل النِّحريرُ الرجل الطَّبِنُ الفطِن المُتْقِن البصِير في كل شيء، وجمعه النَّحارِير) / ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (ن ح ر).

25. السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (143).

26. المرجع السابق، (1/71). ومعنى البيت: لا تفاخرْ بكثرة قومك يا أبا خراشة– وهو خفاف بن ندبة– لأني من قوم أقوياء، قوم لم تتمكن السنوات المجدبة– الضَّبُع– من التأثير فيهم . ينظر: ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (1/265). وقال ابن الأعرابي:(لَا يُرِيدُونَ

بالضبع السّنة، وَإِنَّمَا هُوَ أَن النَّاس إِذا أجدبوا ضعفوا عَن الانبعاث وَسَقَطت قواهم فعاثت فيهم الضباع) الثعالبي، أبو منصور، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، (326).

27. السُّلَمي، العباس بن مِرْدَاس، ديوانه، تحقيق، يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م،(106) ابن منظور، لسان العرب، (خ رش) البغدادي، خزانة الأدب (4/17) (5/445).

28. قوله تعالى: (قال آتوني أفرغْ عليه قِطْرا) الكهف: (96)، وقوله تعالى:(هاؤم اقرأوا كتابيه) الحاقة:(19).

29. (وَنَخْلَعُ وَنَتْرَكُ مَنْ يَفْجُرُكَ) البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، د .ط، 1994م،(2/210).

30. وردت (حسنت) في: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، جودة مبروك، الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، (82).

31. ينظر: الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1 / 83 – 92).

32. المرجع السابق، (1/87).

33. الشّاهد لامرئ القيس في: الأنباري، الإنصاف، (1/ 84). العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، 1976م، (166) الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (113).

34. ينظر: الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 85).

35. العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، (2/294).

36. امرؤ القيس، حُنْدُج بنُ حُجْر، ديوانه، تحقيق، حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ط، 1930م، (113) امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت، (39).

37. ينظر: ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1994م، (332).

38. امرؤ القيس، ديوانه، حاشيته، تحقيق، حسن السندوبي، (113).

39. ابن هشام، جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، (332).

40. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 85).

41. تحقيق، جودة مبروك، (79).

42. امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، (39).

43. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين،(1/85). العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (165) الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (113)، وفي ابن منظور، لسان العرب: عميد: فادح يسقم صاحبه(ينظر: ع م د)، غَنِيَ بِالْمَكَانِ: أَقامَ (غ ن ي)، الخرد: جمع خريدة، وهي العذراء الحييّة التي تطيل السكوت (ينظر: خ ر د)، الخدال: جمع خدلة، وامرأة خَدْلة السَّاقِ وخَدْلاءُ بيِّنة الخَدَل والخَدَالة: ممتلئةُ السَّاقينَ وَالذِّرَاعَيْنِ (خ د ل).

44. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 86).

45. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م، (1/78). السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق، محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1974م، (1/249).

46. الأسدي، المرار بن سعيد، ديوانه، جمعه، نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، العراق، المجلد الثّاني، العدد الثّاني، 1972م، (173).

47. ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/250).

48. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/93).

49. المرجع السابق، (1/86).

50. ينظر: المرجع السابق، (1/86).

51. المرجع السابق، (1 / 89). و(السَّيْفَانَة: الممشوقة الطويلة: يعني أن الحليم تحمله المرأة السيفانة بحسنها وجمالها على أن يصبو إلى اللهو، ويحب الغزل وملاعبة النساء. ومن كان مثلها من النساء أصبى الحليم) السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق، محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1974م، (1/173).

52. ينظر: الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/89).

53. سيبويه، الكتاب، (1/77). الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/89).

54. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/173). ووعلة بن الحارث الجرمي: شاعر جاهلي. من الفرسان. يماني الأصل لم يرد له تاريخ وفاة . ينظر: الزركلي، الأعلام، (8/116) .

55. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/90) الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (114) الغريم: الدائن . ممطول: مدافع بالمطال وهو التسويف، وقيل في مناسبته: أن عزة ابتاعت من حانوت كُثَيِّر الّذي كان يعمل فيه غلام له عطرا؛ فلم تدفع ثمنه وماطلته أيامًا، فلما حضرت طالبها بالدين، فقالت له: حبًّا وكرامة، فتمثل ببيت كُثَيِّر السابق، ولكنه لما عرف هويتها من النسوة اللائي كن حاضرات رفض أن يأخذ الدين وأخبر كُثَيِّرًا بالأمر، فأعتقه ووهب له ما في الحانوت. ينظر: كثير، عبد الرحمن، ديوانه، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م، د.ط، (134).

56. ينظر: الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/92).

57. ابن قتيبة، أحمد بن عبد الله، الشّعر والشّعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د.ت. (510) 12. البصري، صدر الدين، الحماسة البصرية، تحقيق، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1999م، (2/172) ابن منظور، لسان العرب، (غ ر م) العيني، المقاصد النحوية، (2/275) 27. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ط، د.ت، (3/127) البغدادي، خزانة الأدب، (5/223).

58. كثير، عبد الرحمن، ديوانه، (134).

59. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/91).

60. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق، يوسف البقاعي، (2/173)، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، (3/127) .

61. ينظر: العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية، (2/275).

62. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق، يوسف البقاعي، (2/172).

وينظر: العيني، المقاصد النحوية، (2/276).

63. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/94). الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، (168). قيّار: اسم فرسه، وقيل اسم جَمَلِه . ابن قتيبة، عبد الله، الشّعر والشّعراء، (1/350).

64. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/93).

65. قوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) الأحزاب: (35)، وقوله تعالى: (أنّ الله بريء من المشركين ورسولُه) التوبة: (3).

66. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/94).

67. سيبويه، الكتاب (1/15) ابن منظور، لسان العرب، (ق ي ر). البصري، صدر الدين، الحماسة البصرية، تحقيق، مختار الدين أحمد، (2/56) اليغموري، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق، رُودُلْف زَلْهاي، دار النشر فرانتش شتاينر، فيسبادن، ألمانيا، د.ط، 1964م، (111 – 112). ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي: شاعر، خبيث اللسان، كثير الشر. عرف في الجاهلية. وأدرك الاسلام، فعاش بالمدينة إلى أيام عثمان. وكان مولعا بالصيد، وله خيل. الزركلي، الأعلام، (3/212).

68. سيبويه، الكتاب (1/75) ابن قتيبة، عبد الله، الشّعر والشّعراء، (1/351) ابن منظور، لسان العرب، (ق ي ر) البغدادي، خزانة الأدب، (10/313) .

69. ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/245).

70. ينظر: فاخر، محمد علي، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، (123).

71. الزجاجي، أخباره، تحقيق، عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، العراق، 1980م، (26).

72. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 95) العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (271) (يخاطب بذلك مالك بن العجلان، وكان عمرو بن امرئ القيس قد حكمته الأوس والخزرج في ثور سميحة حين اقتتلوا بسبب حليف لمالك بن العجلان قتلته الأوس، فلم يرض مالك بن العجلان بحكم عمرو بن امرئ القيس) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/186) .

73. ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/186) وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، (4/277) (10/295) .

74. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/95). درهم بن زيد بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو ابن عوف بن مالك بن الأوس.شاعر جاهلي، من اليهود. الزركلي، الأعلام، (1/1260).

75. سيبويه، الكتاب (1 /74 – 75) العيني، المقاصد النحوية، (1/367).

76. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/186). ابن منظور، لسان العرب، (ف ج ر) العيني، المقاصد النحوية، (1/367) عمرو بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي اللخمي، من قحطان: من ملوك الدولة اللخمية في الجاهلية، بالعراق. ملك بعد أبيه امرئ القيس، أو بعد عمه الحارث، واستمر نحو أربعين سنة. الزركلي، الأعلام، (5/73).

77. الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، (2 / 363) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسى الأسدي، أبو حسان: شاعر إسلامى، من شعراء الدولة الأموية. الزركلي، الأعلام، (1/199).

78. ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، حاشيته، (271).

79. ينظر: ابن ثابت، حسان، ديوانه، تحقيق، عبد مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، (168).

80. اليغموري، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس، (112).

81. ابن الخطيم، قيس، ديوانه، ملحقاته، تحقيق، ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د.ط. د.ت، (239)، وقد نفى محقق الديوان أن يكون البيت لقيس، وقال بأن الصواب نسبته لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي. ينظر: المرجع السابق، حاشيته، (114).

82. ينظر: ابن الأسلت، أبو قيس، ديوانه، تحقيق، حسن باجوده، دار التراث، القاهرة، د. ط، د.ت . وينظر: الأسدي، المرار بن سعيد، ديوانه.

83. اليغموري، نور القبس المختصر من المقتبس، (112).

84. المرجع السابق، حاشيته، (112).

85. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/95).

86. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/156).

87. سيبويه، الكتاب، (1/76) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، (ق ع د) السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق، محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1974م (1/156) الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 95) ابن منظور، لسان العرب (ق ع د).

88. ينظر: الفرزدق، ديوانه، تحقيق، إيليا الحاوي، 1983م.

89. سيبويه، الكتاب، (1/76) الأزهري، تهذيب اللغة، (ق ع د)، السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (1/156).

90. ابن منظور، لسان العرب، (ق ع د) .

المصادر والمراجع:

أولاً- القرآن الكريم:

ثانياً- المراجع العربية:

1. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
2. الأسدي، المرار بن سعيد، ديوانه، جمعه، نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، العراق، المجلد الثّاني، العدد الثّاني، 1972م
3. ابن الأسلت، أبو قيس، ديوانه، تحقيق، حسن باجوده، دار التراث، القاهرة، د. ط، د.ت
4. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حاشيته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1955م.
5. امرؤ القيس، حُنْدُج بنُ حُجْر، ديوانه، تحقيق، حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ط، 1930م
6. ديوانه، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت
7. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، جودة مبروك، الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

8. تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م.

9. البخاري، أبو عبد الله محمد، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2002م.

10. ابن بري، عبد الله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق، عيد مصطفى درويش ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1985م.

11. البزرة، أحمد مختار، شعر زيد الخيل الطائي، جمع وتحقيق ودراسة، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1988م

12. البصري، صدر الدين، الحماسة البصرية، تحقيق، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1999م.

13. البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، الحلل في شرح أبيات الجمل، قرأه وعلق عليه، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط،2003.

14. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

15. البكري، عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق، مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1982.

16. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، د .ط، 1994م.

17. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1996م.

18. ابن ثابت، حسان، ديوانه، تحقيق، عبد مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.

19. الثعالبي، أبو منصور، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م

20. ابن الخطيم، قيس، ديوانه، ملحقاته، تحقيق، ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د.ط. د.ت.

21. ابن أبي ربيعة، عمر بن عبد الله، ديوانه، تحقيق، فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996م.

22. الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

23. الزمخشري، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق، علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، د.ط، 1993م.

24. الزجاجي، عبد الرحمن، أخباره، تحقيق، عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، العراق، 1980م.

25. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

26. السُّلَمي، العباس بن مِرْدَاس، ديوانه، تحقيق، يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م.

27. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.

28. السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق، محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1974م

29. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ط، د.ت.

30. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م.

31. الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د.ط، 2006م.

32. صفا، فيصل، شواهد النحو الشعرية: قراءة في الإقصاء والاستبقاء، عالم الكتب الحديث ، إربد، ط1، 2012م.

33. العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، 1976م.

34. العمري، فيصل، الشواهد النحوية مجهولة القائل المعتمدة في التقعيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1993م.

35. العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق، باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.

36. الغنوي، طفيل، ديوانه، شرح الأصمعي، تحقيق، حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.

37. فاخر، محمد علي، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م. الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

38. الفرزدق، ديوانه، تحقيق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط1، 1983م.

39. الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 2005م.

40. ابن قتيبة، أحمد بن عبد الله، الشّعر والشّعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

41. كثير، عبد الرحمن، ديوانه، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م، د.ط.

42. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د.ت

43. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.

44. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1994م.

45. ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق، يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط. د.ت.

46. اليغموري، يوسف بن أحمد، نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق، رُودُلْف زَلْهاي، دار النشر فرانتش شتاينر، فيسبادن، ألمانيا، د.ط، 1964م.